

١ — ان هذه المصارف تطلب فوائد مرتفعة جداً على القروض، معدلها يربو على ٤٠٪ سنوياً.

٢ — ان القروض لا تعتمد إلا بعد الحصول على موافقة الحكام العسكريين. ولا يخفى أن هذا الأمر يلقي ظلاً كريهاً على مثل هذه القروض.

٣ — خشية زبائن المصارف من تسرب المعلومات إلى السلطات الضريبية.

٤ — إن إجراءات المصارف نفسها طويلة للغاية وتستغرق الكثير من الوقت.

٥ — إن كون معظم الاستثمارات وأوراق المعاملات مكتوبة بالعبرية، يحمل مخاطر محتملة بسبب الالتباسات اللغوية. فهناك إذاً أيضاً حاجز اللغة.

ورغبة في التلخيص نقول إنه يبدو أن ما يعوق النمو الصناعي في الضفة الغربية وقطاع غزة هو ليس ندرة أو قلة الرساميل إلى الحد المنخفض الذي تبدو عليه العوائد المتدنية للاستثمارات الذي تحصل عليه حالياً غالبية مؤسسات الانتاج. واننا لم نتمكن، لسوء الحظ، من الالاح كثيراً لمعرفة معدل العائد الاستثماري في الصناعات المختلفة، وذلك بسبب الحساسية المفرطة لدى ممثلي العينة إزاء أسئلة من هذا النوع. على أن المشكلة هنا ذات وجهين:

أولاً—فالتخفيض المتواصل لقيمة العملة الاسرائيلية تسبب في خسائر فادحة للمؤسسات كافة. ويتوقف حجم الخسارة في كل حالة على حجم رأس المال المقرر للعمل، ومعدل الأرباح، وحجم المبيعات بالنسبة للعملة الاسرائيلية. فالمشكلة هي أنه عندما يجري استثمار مبلغ معين من المال في مؤسسة تعمل في سوق تتوافر فيه مزاحمة متكافئة، فإن القيمة الصافية لهذه المنشأة في نهاية العام المالي قد تكون فعلياً أقل من قيمة الاستثمار الأساسي إذا قيست القيمتان بالدينار الاردني، الذي هو أيضاً عملة شرعية، إنما أكثر استقراراً بكثير من العملة الاسرائيلية. ولن يتحقق التوازن في هذا الواقع إلا حين تكون حركة تداول رأس المال سريعة في صورة غير اعتيادية، أو عندما توضع أسعار شديدة الارتفاع نتيجة لوجود شوائب وعيوب معينة في السوق. هاتان الحالتان لا تتوافران على نطاق واسع في أسواق تزاممية ومفتوحة في الدرجة التي هي عليها أسواق الضفة الغربية وقطاع غزة. وهكذا فالنتيجة النهائية بالنسبة لمعظم مؤسسات الانتاج حيث يشكل رأس المال عنصراً مكوناً رئيسياً في عملية الانتاج، هي إما عائد استثماري متواضع، أو حتى خسارة مؤكدة.

ويبين الجدول رقم ٢٠ التغيرات في سعر القطع (التبادل) لليرة الاسرائيلية مقابل الدينار الاردني منذ بداية الأزمة النقدية في العام ١٩٧١. وتكشف الأسعار المسجلة في هذا الجدول عن أن الليرة الاسرائيلية تعرضت لتخفيض شامل بنسبة ٤٩٢٪ في غضون الأعوام ١٩٧١ إلى ١٩٧٩، أي بنسبة ٢٨٪ سنوياً تقريباً. ومعنى هذا أن مؤسسات الضفة الغربية التي في وسعها الادعاء بتحقيق أرباح حقيقية، كان يتوجب عليها أن تكسب أكثر من ٢٨,٤٪ على استثمارها الأساسي، بقيمة الليرة الاسرائيلية!